Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi

دراسات في الحديث والمحدثين

تأليف

محمد معروف الحسني

دار التعارف للمطبوعات
بيروت - لبنان

تأليف

هاشم معروف الحسني

دراسات في الحديث والمحدثين

يعرض هذا الكتاب لمحة عن الكتابة قبل الاسلام ومراحلها بعده ، وعن الحديث ومراحل تدوينه واقسامه واصنافه ، وعن علمي الدراية والرجال ، ويتعرض للصحابة والعدالة وآراء المحدثين والفقهاء فيهما ، ويقارن بين العدالة التي اثبتها المحدثون لجميع الصحابة وبين العصمة التي اثبتها الشيعة لائمتهم (ع) كما يتعرض لموقف كل من الشيعة والسنة من الرواة ومجاميع الحديث، وللبخاري والكليني وتاريخهما والى صحيح البخاري والكافي ومكانتهما عند الفريقين ويقدم امثلة منهما في مختلف المواضيع الى غير ذلك مما يتصل بموضوع الكتاب مع الاختصار والتوضيح حسب الإمكان ، ويعتمد في جميع مباحثه على المصادر الموثوقة عند الفريقين .

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله والصلاة على محمد وآل بيته وصحبه الطيبين

وبعد ...

لقد وجدت وانا ادرس تاريخ التشريع واصوله اسرافا في التهم وغلوا لا مبرر له من السنة والشيعة في احكامهم على الفقهاء والمحدثين من الفريقين ، ذلك الغلو الذي اتخذ طابع التعصب الطائفي الذي اطاح بالقيم واحدث فجوة بينهما فرقتهم شيعا واحزابا ، واصبحوا ينظرون من هذه الزاوية وحدها الى آثارهم ومؤلفاتهم على اختلاف انواعها ومقاصدها ، مع العلم بان تلك المؤلفات وبخاصة ما الفه الفريقان في الحديث يمكن الاستفادة منه والاعتماد عليه الى ابعد الحدود ، ما دام ينتهي في واقعه الى مصدر واحد وهو الرسول الاعظم (ص) الذي يروي عنه الفريقان السنة بوسائطهم ، والشيعة بواسطة أئمتهم (ع) وغيرهم من الموثوقين ، ولكنهم بدلا من دراستها دراسة واعية شاملة بقصد الاستفادة

منها وتصفيتها انكمش كل فريق على مؤلفاته وآثاره ، واتهم الآخر بالتعصب والانحراف عن الحق ، وقال السنة : ان الشيعة لا يقبلون الا المرويات عن أئمتهم على شرط ان يكون الراوي لها اماميا ، ويرفضون جميع المرويات ولو كانت عن الرسول (ص) اذا رواها غيرهم صحابيا كان ام غيره ولو كان في اعلى درجات الايمان والاستقامة ، وقد نبهت على خطأ هؤلاء الغلاة في كتابي المبادىء العامة للفقه الجعفري بما حاصله انه اذا كان بين الشيعة من لا يعتمد على مرويات الموثوقين من السنة عن الرسول (ص) فهو لا يمثل الشيعة ، ولا يعبر عن رأيهم في هذه المسألة ، لان كتب الحديث والرجال التي تعد بالعشرات تنص على قبول مرويات الثقاة من السنة وغيرهم ، ولدينا من الارقام ما يؤكد هذه الحقيقة كما سنتعرض لذلك في الفصول الآتية من هذا الكتاب .

والى جانب هذه النسبة الى الشيعة ، نجد الشيعة انفسهم ينسبون الى السنة بانهم لا يعتمدون على مرويات الشيعة ويطرحون الحديث اذا كان رواته كلهم او بعضهم من الشيعة استنادا الى كثير من المصادر السنية التي تؤكد هذه الحقيقة ، تلك المصادر التي ينص بعضها على وجوب طرح الحديث لمجرد انه يتفق مع بعض معتقداتهم ، او لان فيه رائحة التشيع ، هذا بالاضافة الى ما ينسبه كل فريق الى الآخر من خلال بعض المرويات المدونة في مجاميع الحديث عند الطرفين بدون تدبر في مضامينها وتحقيق في اسانيدها وقبل ردها الى الاصول المقررة عند الفريقين ، ونتيجة لهذا الاسراف والغلو في الاتهامات ولما تولد عن ذلك من المضاعفات اتسعت المسافة بينهما واتخذت شكلا كريها بعيدا عن منطق الدين والحق ، ونبذ كل منهما ما عند الآخر من ثروة فكرية يمكن الاستفادة منها الى ابعد الحدود .

وكان بالامكان لو كانت النفوس طيبة ، وتجرد الباحثون الى طلب

الحق الاستفادة من كتب الحديث واستغلالها لخدمة الدين سنية كانت ام شيعية لانها وان اختلفت من حيث رواتها ومصادرها الا انها تلتقي في كثير من محتوياتها ومضامينها ، وتعبر عن السنة النبوية المطهرة ، بالرغم من اننا لا نؤمن بكل ما جاء فيها من المرويات سواء في ذلك الصحاح الستة المعتمدة عند السنة ، او الكتب الاربعة التي يعتمدها الشيعة من المصادر الموثوقة في جملتها بين كتب الحديث .

اجل اقول ذلك وبين يدي كتابان من كتب الحديث وهما الصحيح للبخاري والكافي للكليني ، ولست مبالغا اذا قلت بانهما من اوثق الكتب في موضوع الحديث عند السنة والشيعة واغناها بالآثار الاسلامية التي تناولت جميع الشؤون الاسلامية وامدت الفكر بالانتاج والابداع في مختلف المواضيع ، ذلك لان ما جاء به الاسلام من القوانين والانظمة والاخلاق والآداب وغير ذلك من المناهج التربوية والاجتماعية وضع اصول هذه المناهج وقواعدها القرآن اولا ، وتعهدت السنة بتفاصيلها وتوضيح مشكلاتها ومجملاتها ، وستبقى السنة الى جانب القرآن مصدرا غنيا بتلك الثروة التي تمد الاسلام بالخلود والبقاء حتى يرث الله الارض ومن عليها .

ولو وقف المسلمون بعد وفاة الرسول (ص) من السنة موقفا سليما وعملوا على تدوينها وجمعها من صدور الحفاظ قبل ان تأكلهم الحروب والغزوات ، وقبل ان تعبث بها ايدي الدساسين والمخربين ، لو وقفوا منها هذا الموقف لقطعوا للطريق على هؤلاء وغيرهم من المرتزقة الذين كانوا يتقربون الى الحكام بوضع الاحاديث التي تمس اخصامهم السياسيين وتؤيد عروشهم ، ولكن الحكام بعد وفاة الرسول (ص) بدلا ان يفسحوا المجال لجمعها من الصدور قبل ان تعبث بها الايدي ، منعوا من تدوينها وجمعها في الكتب بحجة المحافظة والحرص على كتاب الله كي

لا تحتل مكانته من القلوب والنفوس ، كما تحدد اكثر الروايات موقف الخليفة الثاني من هذه المسألة .

ومهما كان الحال فقد عبثت الايدي في الحديث بسبب هذا الموقف السلبي من تدوينه ، ولعبت السياسة والطائفية دورهما البغيض في مرويات المحدثين من السنة والشيعة كما شاء لها الهوى والغرض حتى حدثت تلك الفجوة العميقة بين الفريقين ، واصبحت المجاميع الشيعية بنظر اخوانهم من السنة اداة طيعة لهدم الدين ، وتشويه معالمه ، لان اصحابها ورواة احاديثها وضاعون كذابون على حد زعمهم ، تفوح منهم رائحة الرفض وتبدو من محتوياتها مبادىء التشيع الهدامة على حد تعبير بعضهم ، والشيء الطبيعي في مثل هذه الحالات ان يكون لهذا التعصب آثاره السيئة في نفوس الشيعة التي تفرض عليهم ان ينظروا الى صحاح السنة ومجاميعهم نظرة مليئة بالريبة والحذر والتشكيك لاسيما وهم يرون البخاري بصفته من اوثق المؤلفين عند السنة وكتابه من اصح المجاميع في الحديث لا يروي عن جعفر بن محمد الصادق ولا عن الائمة من ولده الاطهار ، ويروي عن الاشرار والفجار كمعاوية ومروان بن الحكم وعمران ابن حطان الخارجي ، الذي قرض عبد الرحمن بن ملجم وامتدحه لانه قتل امام المسلمين وسيدهم عليا (ع) ويعتمد على العشرات ممن لم تتوفر فيهم الشروط التي تيسر للباحث الاطمئنان بصدور الحديث عن الرسول (ص) وغيره من اعلام الصحابة الذين اخذوا من الرسول مباشرة ، لهذا ولغيره من الاسباب والملابسات كان من المفروض على الشيعة ان يقفوا من مرويات السنة موقف المتحفظ الذي يريد ان يستوحي اقواله واعماله من الواقع الذي يحسه ويطمئن اليه ، واذا شذ بعضهم عن هذا المبدأ وتأثر بالاستفزازات الموجهة الى الشيعة ووقف من مروياتهم موقفا سلبيا متنكرا لما فيها من الغرر والدرر فهو لا يعبر عن رأي الشيعة ولا يمثلهم في مثل هذه المواضيع .

ومهما كان الحال فقد الف الشيعة في الحديث عشرات الكتب خلال القرون الثلاثة من الهجرة وكانت هذه الكتب مصدرا للكتب الاربعة التي الفها الكليني والصدوق ، والطوسي في القرنين الرابع والخامس ، كما الف السنة في الحديث بعد ان اتجه العلماء الى تدوين العشرات من الكتب بما في ذلك الصحاح الستة في الفترة نفسها ، وظهر من خلال المدونات الشيعية ، ان الشيعة قد اعتمدوا على مرويات الائمة اكثر من غيرها باعتبارهم المصدر الامين الحاكي لاقوال الرسول وافعاله ، واخذوا عنهم اكثر مدوناتهم ، كما اتجه السنة فيما دونوه الى غيرهم ممن يثقون به من الرواة والصحابة ، واعتبروا الائمة (ع) من ولد الرسول (ص) كغيرهم من الرواة والفقهاء يخضعون للنقد والتجريح والتوثيق ، فروى عنهم فريق ، وتجاهلهم آخرون ولعل محمد بن اسماعيل البخاري الوحيد بين اصحاب الصحاح من حيث تجاهله لاكثر الائمة وتلامذتهم المنتشرين في جميع البلدان وبخاصة البلاد التي رحل اليها في طلب الحديث كمدن العراق والحجاز وغيرهما .

ونظرا لان الكافي من ابرز كتب الحديث عند الشيعة ، والصحيح للبخاري من اصح المجاميع عندهم قد اخترتهما لهذه الدراسات التي تضمنها هذا الكتاب بروح مجردة عن التعصب والهوى ، متحريا الحق اينما كان ، وابراز بعض الحقائق التي احيطت بالغموض والتشويش ، نتيجة لعامل السياسة والطائفية والزمن وغير ذلك من الملابسات والاسباب كما واني قد حاولت التخفيف من حدة الموقف الذي اوجد تلك الفجوة الواسعة بين الفريقين ، وعرضت لهذه الغاية بعض موارد الالتقاء بين الجامعين وما تفرد به كل منهما مما يتفق مع روح الاسلام وسماحته وما هو بعيد عنها ، ولم اجد بدا من الوقوف عند بعض المرويات والتعليق عليها احيانا بدافع الحرص على كرامة السنة وتنزيهها عما الصق بها زورا وبهتانا .